في كلمته خلال الاجتماع الـ 34 لوزراء داخلية دول مجلس التعاون الخليجي

الخالد: نعيش في محيط إقليمي تشتعل فيه الحروب الأهلية وتستعر الصراعات الطائفية

الشيخ محمد الخالد

وزراء داخلية دول مجلس التعاون الخليجي

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد اننا نعيش وسط محيط اقليمي تستعر فيه نيران الحروب الأهلية والصراعات الطائفية والعرقية وهي بيئة تنشط فيها الجماعات الإرهابية لنشر الخراب والدمار وقد شهدنا حوادث ارهابية غريبة على مجتمعاتنا من قلة ضالة لم يراعوا لبيوت الله حرمة.

وأضاف انه لا يوجد دولة بمنأى عن جرائم الإرهابيين حيث شهدنا بالأمس القريب يد الإرهاب الغاشمة تضرب العاصمة اللبنانية بيروت والعاصمة الفرنسية باريس، مبينا ان هؤلاء الإرهابين لا يفرقون بين مسلم وغيره ويحاولون الوصول الى اغراضهم بطريق واحد وهو سفك الدماء.

جاء ذلك في الكلمة التي ألقاها الخالد في الجلسة الافتتاحية للاجتماع الـ 34 لوزراء داخلية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي يستهدف تدارس الأوضاع الأمنية والتحديات التي تواجه دول المجلس خاصة.

لا توجد دولة بمنأى عن الإرهاب وشهدنا بالأمس القريب ما حدث في بيروت وباريس

وأشار الى ان استقراء الواقع الأمني والتحديات المفروضة علينا يكشفان عن مدى صعوبة الايام القادمة في حماية بلداننا والحفاظ على امننا خاصة اننا لسنا بمنأى عن الأوضاع الأمنية المحيطة بنا.

وأوضح ان جهاز الشرطة الخليجي الوليد الجديد الذي انضم الى المنظومة الأمنية سيسهم في تسهيل التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات حتى نكون قادرين على الضرب على ايدي العابثين وتحقيق نعمة الأمن والأمان لشعوبنا.

وأعرب عن خالص تقديره لدولة قطر أميرا وحكومة وشعبا على حفاوة الاستقبال، كذلك توجه بالشكر لمواطني دول المجلس على وعيهم لنبذهم الفتنة والتصدي لها ووأدها في مهدها ومساندتهم للأجهزة الأمنية التي تبذل جهودا متواصلة لمكافحة الجريمة والإرهاب، كما توجه بالتحية لشهداء الواجب الذين جادوا بأنفسهم لعودة الامن لدولة اليمن الشقيق والتي شارفت قواتنا على اعادة الاستقرار فيه.

وأعرب الخالد عن شكره لرئيس مجلس الوزراء ووزير داخلية دولة قطر الشيخ عبدالله بن ناصر بن خليفة آل ثاني ولقيادات وزارة الداخلية ولوكلاء وزارات الداخلية بدول المجلس لعملهم المتميز في التحضير لأعمال الاجتماع والأمين العام لمجلس التعاون الخليجي ومساعديه على عطائهم المستمر والدؤوب لتنفيذ وتفعيل جميع القرارات الصادرة عن الاجتماعات السابقة.

وتم خلال الاجتماع التشاور في الأوضاع والمستجدات الأمنية التي تشهدها المنطقة وكيفية تعزيز التنسيق ضمن منظومة العمل الموحد وآليات التنفيذ ودراسة الاجراءات الأمنية المتبعة لمواجهة أي احداثيات طارئة.

وبحث الاجتماع جدول الأعمال الذي تضمن تقرير الأمانة العامة وتوصيات الاجتماع الأول للجنة الخليجية للقائمة الإرهابية الموحدة ومحضر اجتماع فريق العمل المختص لدراسة نتائج التمرين التعبوي المشترك (وطن 85) ومحاضر الاجتماعين الطارئين لوكلاء وزارات الداخلية والشبكة الامنية لوزارات الداخلية بدول المجلس وجهاز الشرطة الخليجية وتوصيات الاجتماعات الأخرى لمسؤولي حرس الحدود وخفر السواحل ولجنة ادارة المخاطر وغيرها.

وأسفر الاجتماع عن توحيد الرؤى وتنسيق المواقف في إطار رؤية أمنية شاملة متكاملة لدعم وترسيخ الأمن الخليجي الموحد، كما تم التوصل الى العديد من التوصيات والقرارات المهمة التي تدفع مسيرة العمل الأمني الخليجي الى آفاق أكثر رحابة.

يذكر انه تم توقيع اتفاقية مقر جهاز الشرطة الخليجي بين الأمانة العامة لدولة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، وكذلك تم توقيع مذكرة تفاهم بين الأمانة العامة وكلية الشرطة في قطر لتعزيز التعاون الشرطي.

وكان الشيخ محمد الخالد قد ادلى بتصريحات لدى وصوله الى الدوحة، قال فيها ان تلك التطورات باتت تهدد امن شعوبنا والمصالح العليا لدولنا وتشكل خطرا على منجزاتنا الحضارية والاقتصادية والثقافية.

وأكد ان الهدف الذي نعمل على تحقيقه بكل قوة هو أمن المنطقة وشعوبها وهو ما يتطلب جهدا دائبا وعملا مخلصا في الحاضر والمستقبل في وجه هجمة ظلامية تريد ان تعود بنا الى زمن الجهالة والتخلف وهو ما لن نسمح به مطلقا.

وكان في استقبال الشيخ محمد الخالد لدى وصوله الى مطار الدوحة رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية القطري الشيخ عبدالله بن ناصر بن خليفة آل ثاني ووكيل وزارة الداخلية الكويتي الفريق سليمان الفهد وسفير الكويت لدى قطر متعب المطوطح وأركان السفارة وعدد من القيادات الأمنية القطرية

في محاضرة ألقاها بكلية الدراسات التجارية وتحدث فيها عن الشرطة المجتمعية

اللواء العلي: لا يمكن أن نغض البصر عن إهانات تلحق برجال الأمن ونعاقب المسيئين منهم

اللواء عبدالفتاح العلي

محمد الجلاهمة
عبد الله فنيص

قال وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الأمن العام اللواء عبدالفتاح ان وزارة الداخلية لا تستطيع القيام بتطبيق القانون بحزم أو فرض هيبته وتوفير النظام والطمأنينة، ما لم يكن هناك مجتمع متجانس لديه الاستعداد لمساعدة رجال الأمن، مؤكدا على اهمية وحتمية احترام رجال الأمن خاصة حينما يقوم بتأدية مهام عملهم وليس الاعتداء عليهم او اهانتهم لأن هذا الأمر بمنزلة توجيه طعنات الى القانون بقصد الإجهاز عليه وهذا ما لا يمكن غض البصر عنه باعتبار الأمن من الأولويات، بل يعتبر العمود الفقري لأي دولة ودونه لن تستطيع أي دولة ان تنهض في مختلف أوجه الحياة.

جاء ذلك في محاضرة حول الشرطة المجتمعية ألقاها العلي في كلية الدراسات التجارية بحضور عميد الكلية بندر الرقاص ومدير عام ادارة الشرطة المجتمعية العميد عبدالرحمن العبدالله وحشد من الأستاذة والطلاب.

وقال: هذا لا يعني اننا نقف مع رجل الامن حينما يخطئ بل ان هناك تعليمات مشددة من قبل نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد ووكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد بتطبيق القانون بحزم حيال أي رجل أمن يسيء الى مهام وظيفته او يستغل السلطة التي منها القانون له بشكل فيه تعسف او اساءة.

وأضاف ان وزارة الداخلية حريصة على حقوق منتسبيها لكنها ايضا تتخذ بحقهم اشد العقوبات، اذا ما اخطأوا او تجازوا صلاحيتهم. وقال ان وزارة الداخلية حريصة اشد الحرص على التواصل مع المواطنين والمقيمين، مشيرا الى انه سوف يجول خلال الأيام المقبلة على 33 ديوانية بقصد كسر الحواجز بين رجال الأمن والمواطنين لأن رجال الأمن جزء اصيل من نسيج المجتمع كما ان المواطنين هم العيون اليقظة والتي من خلالها تتعامل اجهزة وزارة الداخلية مع أي احداث يمكن ان تلحق الضرر بالوطن.

بإمكان المواطنين أن يقوا المجتمع شرور الأحداث العنيفة إذا أبلغوا عن المشتبه بهم

رسمنا خطة لرفع مستوى الثقافات المحلية عن طريق الدواوين وجمعيات النفع العام

ونبه اللواء العلي المواطنين الى إمكانية ان يقوا المجتمع الكثير والكثير من الشرور والاحداث العنيفة من خلال الابلاغ عن أي مشتبه بهم، مؤكدا ان هناك تعليمات مشددة بعدم إفشاء اسرار المبلغين بهدف القضاء على مختلف الظواهر السلبية، وشدد العلي على اهمية ان يبلغ المواطنون عن انحرافات حتى وان كانت تعني ابناءهم لأن وزارة الداخلية تهدف الى حماية المجتمع ككل وحماية الأشخاص من شر انفسهم، فقد يكون هناك شاب مدمن ورفقاء السوء يتجهون به الى هاوية الإجرام وحينما يتم ابلاغنا نعالج الشاب ولا نحيله الى القضاء عبر ما يسمي ببلاغات الادمان حيث نتعامل مع الشاب كمريض.

وتطرق الى اختلال الكثير من التقاليد والاعراف نتيجة دخول العولمة، وانها اصبحت مسيطرة، ولا يمكن التخلي عنها الا بالتكاتف والتعاون مع المجتمع، والا فستفقد كل هذه التقاليد والاعراف، ويتطلب من الجميع ابعاد هذه الأفكار، والتمعن في الخطوات القانونية وتطبيقها على الجميع بسواسية، مضيفا ان هناك دولا لا تستعين برجال الشرطة في العمليات ضد الارهابيين وكذلك المخدرات والسرقات، ولكن هذه الاعمال تتطلب التعاون والتعاضد مع المجتمع.

وقال اللواء العلي ان هناك خطوات تؤدي الى رفع مستوى الأمن مثل وجود الأجهزة الدقيقة التي تكشف عن كل الاعمال الاجرامية، والمتابعة للاحصائيات الدقيقة حول الجرائم بمختلف انواعها، وان من البديهي ان هذه الاحصائيات تتغير بين فترة وأخرى نظرا لتواجد اسباب مثل تدخل الجنسيات الأجنبية واختلاف المجتمع وفق ثقافات مستوردة وكذلك العولمة.

وأشار الى تواجد ثقافات مختلفة محلية مثل الثقافة الشرطية والقانونية والانسانية، وانه تم رسم خطة من اجل رفع مستوى هذه الثقافات عن طريق الدواوين وهيئات النفع العام والمؤسسات الحكومية والأهلية وأئمة المساجد، موضحا ان التدخل في التجمعات لا يعني ان الشرطة طرف سياسي بل أمني جاء من اجل المحافظة على أمن وسلامة المكان وفقا لما جاء في القانون الأخير على حرية التجمعات.

وجدد التأكيد على ان الشرطة المجتمعية تعني الشراكة الحقيقية بين الشرطة والمجتمع وبحث القضايا المرتبطة بالعنف سواء الأسري او المدرسي او العائلي، مبينا اهمية الأمن في حياة الانسان وانه ضرورة من ضروريات الحياة. وتشكل ايضا تعاونا حقيقيا بين الشرطة والمجتمع للوقاية من الجرائم ومكافحته بل منعه.

وبين ان الدول المتقدمة سعت لتطوير الأمن وتوصلت الى اسلوب الشرطة المجتمعية، حيث انهم وجدوا ان المجتمع يملك من الطاقات القوية والتي لا يمكن التساهل فيها، وخاصة ان جميع افراد المجتمع لديهم الاستعداد للدفاع عن الأمن وهذا يدل على وجود الحس الامني، مضيفا: ومع ان وزارة الداخلية هي المسؤولة الأولى عن الأمن ولكنها ليست المسؤولة الوحيدة حيث انه مهما كانت لديها الطاقات والاتفاقيات فلابد ان يكون الأمن مسؤولية الجميع، وخاصة بعد تطور الحياة وتطور الجرائم.كما انها هي المبادرة من أي مواطن ويقوم أفرادها بنوعية المواطنين بكل المؤسسات خاصة الطلاب والطالبات، ولدينا ضابطات يقمن بإلقاء محاضرات على الطالبات حول الشرطة المجتمعية خاصة حول الابتزاز والتصوير، ولدينا العديد من البروشورات والمصورات التي تدل على هدف الشرطة المجتمعية والتوعية، وهناك حلقة نقاشية قريبا ستكون في مجمع الأڤنيوز، وهذا يعني التقارب مع المجتمع.

من جهة أخرى قام وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الأمن العام اللواء عبدالفتاح العلي، يرافقه فريق ديوان المحاسبة، كبير الخبراء م.سلمى العيسى، وم.رشيد عبدالسلام، وم.إيمان الهويدي.. بزيارة إدارة شرطة البيئة، وكان في استقبالهم مدير إدارة شرطة البيئة المقدم حسين العجمي.

وقام اللواء العلي ومرافقيه بجولة تفقدية بالإدارة اطلعوا خلالها على الأقسام التابعة لها والدور المنوط بها بغية تفعيله للحفاظ على البيئة من خلال التنسيق والتعاون مع الجهات المعنية في وزارات ومؤسسات الدولة بالإضافة إلى جمعيات النفع العام التي تعنى بالشأن البيئي.

جانب من الحضور

اللواء العلي يتوسط وفد ديوان المحاسبة

مما يتيح الطعن على القرارات الإدارية

«الدستورية» تقرر عدم دستورية المادة 9 من قانون الأندية وجمعيات النفع العام

مؤمن المصري

قضت المحكمة الدستورية أمس برئاسة المستشار يوسف المطاوعة بعدم دستورية المادة 9 من القانون رقم 24 لسنة 1962 في شأن الأندية وجمعيات النفع العام المستبدلة بموجب المرسوم بقانون رقم 75 لسنة 1988 من النص على أنه «لا يجوز الطعن في القرار الصادر برفض التسجيل أو التظلم منه بأي طريق من طرق الطعن أمام القضاء».

كان الناشط السياسي ناصر الشليمي قد أقام دعوى إدارية اختصم فيها كلا من رئيس مجلس الوزراء بصفته ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل بصفته بطلب الحكم بإلغاء القرار السلبي الصادر من وزير الشؤون الاجتماعية بالامتناع عن إشهار الجمعية الكويتية لمتابعة وتقييم الأداء البرلماني مع ما يترتب على ذلك من آثار.

وقال الشليمي إنه أسس وآخرون الجمعية الكويتية لمتابعة وتقييم الأداء البرلماني وفقا لأحكام القانون رقم 24 لسنة 1962 في شأن الأندية وجمعيات النفع العام وقد تم انتخابه رئيسا لمجلس إدارتها.

وقد تقدم الشليمي إلى وزير الشؤون بطلب إشهار الجمعية وفقا للقانون المشار إليه، فوافق الوزير على الطلب وأحاله إلى مجلس الوزراء لاتخاذ اللازم وإصدار موافقته على تأسيس الجمعية. ولكنه لم يتلق ردا على طلبه بالموافقة أو الرفض، وهو ما يشكل قرارا سلبيا بالامتناع مما يجوز معه الطعن عليه بالإلغاء لذا فقد أقام دعواه بطلباته سالفة البيان.

كما قضت المحكمة بعدم دستورية ما تضمنته المادة 200 مكرر من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية والتي تنص على «لكل من النائب العام أو من يفوضه من المحامين العامين من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الادعاء العام، وللمحكوم عليه والمسؤول عن الحقوق المدنية أو المدعي بها الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة الجنح المستأنفة بعقوبة الحبس أمام محكمة الاستئناف العليا - بهيئة تمييز - طبقا للحالات والمواعيد والإجراءات المقررة للطعن بالتمييز والطعون الجزائية المنصوص عليها في القانونين رقمي 17 لسنة 1960 و 40 لسنة 1972 وتكون الأحكام الصادرة فيها غير قابلة للطعن بالتمييز.

وقالت المحكمة في حيثيات حكمها:

لما كان النص لم يجز للمحكوم عليه الطعن امام محكمة الاستئناف - بهيئة تمييز - في الحكم الصادر من محكمة الجنح المستأنفة اذا كان بعقوبة الغرامة، بينما اتاح الطعن بذلك الطريق للمحكوم عليه اذا كان الحكم صادرا بعقوبة الحبس شأنه في ذلك شأن المسؤول عن الحقوق المدنية او المدعى بها في الحالتين، فانه يكون بذلك قد مايز في مجال ممارسة حق التقاضي بين المواطنين المتكافئة مراكزهم القانونية - دون ان يستند هذا التمييز الى أسس موضوعية تقتضيه - بما يناهض مبدأ مساواة المواطنين امام القانون، ويعد انتقاصا لحق التقاضي في محاكمة قانونية منصفة تؤمن فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع، مما يخالف نص المادتين 29 و34 من الدستور، ولا يقيل هذا النص من عثرته التذرع بأن قصر الطعن على الاحكام الصادرة من محكمة الجنح المستأنفة بعقوبة الحبس «فقط» من شأنه تيسير اجراءات التقاضي وتحقيق السرعة في حسم الانزعة، او انها عقوبة قليلة الاهمية، ذلك ان لحق التقاضي غاية نهائية تتمثل في الترضية القضائية التي يتناضل المتقاضون من اجل الحصول عليها بجبر الاضرار التي اصابتهم من جراء الاعتداء على حقوقهم التي يطالبون بها، فاذا حد المشرع منها بقيود تعسر الحصول عليها، او تحول دونها، كان ذلك اخلالا بالحماية التي كفلها الدستور لهذا الحق، ووجب على المحكمة بسط رقابتها اعلاء لمبدأ الشرعية الدستورية.

المستشار يوسف المطاوعة

وفد إطفائي غادر إلى الدوحة

بدعوة من وزارة الداخلية - قوة الأمن الداخلي (لخويا) غادر وفد الإدارة العامة للإطفاء الى قطر لحضور فعاليات التصنيف الثقيل لفريق البحث والانقاذ القطري، يضم الوفد العميد محمد الشطي مدير اطفاء محافظة العاصمة والجهراء ويرافقه النقيب علي الصفار ضابط مركز الانقاذ الفني. حيث شارك الوفد الكويتي في فعاليات افتتاح التمرين العملي للتصنيف الثقيل والذي استمر لمدة 36 ساعة متواصلة.

كما تابع الوفد ادارة التمرين واجتمع مع المراقبين والمصنفين من هيئة البحث والانقاذ الدولية (انستراج).

يذكر ان هذه الدعوة من دولة قطر تم توجيهها الى دول مجلس التعاون الخليجي لحضور تصنيف فريق البحث والانقاذ القطري كفريق دولي متخصص على المستوى الثقيل في التعامل مع الكوارث العالمية بمجال البحث والانقاذ.

العميد محمد الشطي متوسطا الوفد الإطفائي